الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/20*

Distr.: General
23 December 2025

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الرابع والأربعون

طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨—٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٦ (ز) من جدول الأعمال المؤقت**

القضايا النظامية

تقرير عن تنفيذ برنامج عمل 'أوازا' لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠٢٤-٢٠٣٤

أولا- مقدمة

١- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ برنامج عمل ''أوازا'' لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠٢٤-٢٠٣٤.[١][٢] ورحب المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد في ''أوازا''، تركمانستان، في الفترة الممتدة من ٥ إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠٢٥، بهذا الإطار التاريخي الذي يحلُّ محل برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، والتزموا في إعلان ''أوازا'' السياسي بتنفيذه بالكامل.[٣] وفي برنامج عمل 'أوازا' لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠٢٤-٢٠٣٤ يؤكد المجتمع الدولي من جديد التزامه المستمر بمعالجة المزيج الفريد من التحديات الإنمائية المستمرة والهيكلية الذي تواجهه البلدان النامية غير

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية يوم ٣ آذار/مارس ٢٠٢٦.

** E/ECA/COE/44/1/Rev.1

[١] قرار الجمعية العامة ٧٩/٢٣٣، المرفق.

[٢] بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٧٩/٢٧٩ المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٢٥، تم تغيير اسم برنامج العمل إلى 'برنامج عمل أوازا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠٢٤-٢٠٣٤'.

[٣] قرار الجمعية العامة ٨٠/٣، المرفق.

A.25-01330 (A)

الساحلية.

٢- ويحدد برنامج عمل ''أوازا'' خطة استراتيجية تركز على اتخاذ إجراءات في المجالات الخمسة ذات الأولوية التالية:

(أ) المجال ذو الأولوية ١: التحول الهيكلي والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(ب) المجال ذو الأولوية ٢: التجارة وتيسير التجارة والتكامل الإقليمي؛

(ج) المجال ذو الأولوية ٣: النقل العابر والنقل وترابط شبكات النقل؛

(د) المجال ذو الأولوية ٤: تعزيز القدرة على التكيف وتقوية القدرة على الصمود والحد من التأثر بتغير المناخ والكوارث؛

(هـ) المجال ذو الأولوية ٥: وسائل التنفيذ.

٣- ويحتفظ برنامج عمل ''أوازا'' بالأهداف الأساسية لبرنامج عمل فيينا، وهي النمو الشامل للجميع والمستدام والحد من الفقر. ومع ذلك، فإن برنامج عمل ''أوازا'' يولي مزيدا من الاهتمام للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، ولتعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على التكيف والقدرة على الصمود، وللحد من تعرضها لتأثيرات تغير المناخ.

٤- ويكتسي تنفيذ برنامج عمل ''أوازا'' أهمية حيوية لأفريقيا، التي تضم ١٦ من أصل ٣٢ بلدا ناميا غير ساحلي في العالم، ١٣ منها من أقل البلدان نموا. وتستند الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج عمل ''أوازا'' إلى ما تحقق من تقدم في تنفيذ برنامج عمل فيينا في مجالات مثل تعزيز القدرة التنافسية، وزيادة التجارة، والتحول الهيكلي، والتعاون الإقليمي، والنمو الشامل للجميع، والتنمية المستدامة.

٥- ولا يزال تنفيذ برنامج عمل ''أوازا'' في مراحله الأولى. وقد ركزت الجهود الأولية على دمج أولويات البرنامج في الأطر الوطنية والإقليمية وبناء شراكات استراتيجية لتعزيز التعاون التقني والمالي. ورغم إحراز تقدم في العديد من مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بعض البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية منذ اعتماد البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، إلا أن هذا التقدم لا يمكن أن يعزى مباشرة إلى تنفيذ برنامج عمل ''أوازا''، بل إنه يعكس الزخم المستمر للمبادرات التي أُطلقت في إطار برنامج عمل فيينا والجهود العالمية والإقليمية والوطنية التكميلية الأخرى التي تتماشى مع الأهداف المحددة في برنامج عمل ''أوازا''.

٦- وقد قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموًّا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بدور رائد في تيسير التنفيذ الأولي لبرنامج عمل ''أوازا''. وتتلقى حكومات البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية المساعدة من اللجنة لمواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع برنامج عمل ''أوازا'' والأطر الإنمائية الإقليمية والعالمية ذات الصلة، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'. وتهدف هذه المواءمة إلى تعزيز التنفيذ المنسق، مع تعزيز قدرات الرصد والتقييم والإبلاغ في الوقت نفسه. وتُسهم جهود اللجنة في هذا الصدد في إرساء الأسس اللازمة لوضع استراتيجيات تنفيذ متسقة، وتحقيق تقدم قابل للقياس، وتعزيز المساءلة، وهو ما يضمن ترجمة الالتزامات المتعهد بها في إطار برنامج عمل ''أوازا'' إلى نتائج ملموسة لصالح البلدان النامية غير الساحلية.

ثانيا- لمحة عامة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية

٧- يأتي اعتماد برنامج عمل ''أوازا'' في مرحلة حرجة، بعد أن واجهت البلدان خلال العقد الذي غطَّاه برنامج عمل فيينا أزمات عالمية متداخلة: جائحة كورونا (كوفيد-١٩) وما ارتبط بها من اضطرابات في سلاسل الإمداد، وارتفاع التضخم، وتفاقم أزمة الديون، والصدمات المناخية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية العالمية. وقد تفاقمت هذه التحديات بعضها بفعل بعض، وهو ما أدى إلى إبطاء مكاسب التنمية المتوقعة، والكشْف عن أوجه الضعف البنيوي في البلدان النامية، لا سيما البلدان النامية غير الساحلية.

ألف- النمو الاقتصادي

٨- يمكن ملاحظة حدوث تحسُّن في توقعات النمو الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية بمقارنة معدلات النمو المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٢٥. وكما هو موضح في الشكل ١، من المتوقع أن تحقق عدة بلدان معدلات نمو أعلى من المتوسط القاري المتوقع البالغ ٤,٢ في المئة في عام ٢٠٢٥.

٩- وفي هذا الصدد، يبرُز جنوب السودان، الذي انتقل من الانكماش إلى النمو في غضون عام واحد، فقد كان معدل النمو في البلاد -٢٦,١ في المئة في عام ٢٠٢٤ ثم ارتفع إلى ٢٤,٣ في المئة في عام ٢٠٢٥، مدفوعًا بانتعاش إنتاج النفط وصادراته بعد

الاضطرابات التي حدثت في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الإثيوبي بنسبة ٧,٢ في المئة في عام ٢٠٢٥، بمعدل أبطأ قليلا من ٨,٢ في المئة المسجلة في عام ٢٠٢٤، مدفوعا بالإصلاحات الحكومية المستمرة وزيادة الاستثمار في الطاقة والبنية التحتية. ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو في رواندا بشكل طفيف إلى ٧,١ في المئة، بعد أن بلغ ٨,٩ في المئة في عام ٢٠٢٤، مدعومًا بالتوسع المستمر في قطاعات الخدمات والبناء والزراعة. ويعكس معدل النمو في النيجر، الذي يُتوقع أن يبلغ ٦,٦ في المئة، استئناف صادرات النفط وموسما زراعيا مواتيا، بعد معدل نمو قدره ١٠,٣ في المئة في عام ٢٠٢٤.[٤]

١٠- وبشكل عام، من المتوقع أن تستمر اقتصادات جميع البلدان النامية الأفريقية غير الساحلية في النمو، باستثناء اقتصاد بوتسوانا، الذي من المتوقع أن يشهد انكماشا أقلَّ حدة في عام ٢٠٢٥ مقارنة بعام ٢٠٢٤: إذ يُتوقع أن يتحسن معدل النمو في البلاد من -٣ إلى -٠,٩ في المئة. ويرجع الانكماش إلى حد كبير إلى تراجع إيرادات المعادن، خاصة من الألماس، وهو أحد أهم صادرات البلاد.[٥]الشكل ١:

الشكل ١:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع، ٢٠٢٥

(النسبة المئوية)

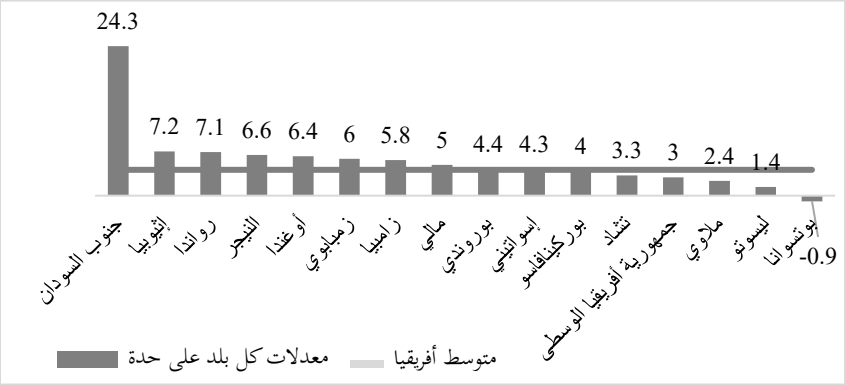

المصدر: International Monetary Fund (IMF), “Real GDP growth: annual percent change”, IMF Data Mapper database. Available at www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/TCD (accessed on 27 October 2025).

[٤] IMF, “Real GDP growth: annual percent change”, IMF DataMapper database. Available at www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/TCD (accessed on 27 October 2025).

[٥] المرجع نفسه.

١١- ورغم توقعات النمو الإيجابية، لا تزال معالجة مواطن الضعف الهيكلية المستمرة أولوية ملحة. وسيتطلب تحقيق نمو مستدام تسريع تنفيذ التدابير المتعلقة بالمجالات الخمسة ذات الأولوية لبرنامج عمل ''أوازا''. ومن خلال تعزيز التنفيذ والشراكات في إطار العمل الجديد، ستتمكن الدول من البناء على المكاسب التي تحققت من خلال اتباع برنامج عمل فيينا والمضي قُدما في انتقالها نحو اقتصادات أكثر مرونة وتنوعًا وشمولا.

باء- التضخم

١٢- لا يزال التضخم يمثل عقبة كبيرة أمام النمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية. ولا تزال معدلات التضخم المرتفعة باستمرار تعوق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تقويض القوة الشرائية، وإضعاف ثقة المستثمرين، وتفاقم التحديات الهيكلية طويلة الأمد، مثل ارتفاع تكاليف النقل والتأثر باضطرابات سلاسل التوريد.

١٣- وكما هو موضح في الشكل ٢، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في زمبابوي ٣٠,٧ في المئة في عام ٢٠٢٥، وهو انخفاض كبير عن المعدلات التي تجاوزت ٦٠٠ في المئة المسجلة في عام ٢٠٢٤. ورغم أن تاريخ البلاد حافل بمعدلات التضخم المرتفعة، إلا أنه من المنتظر أن يؤدي تحسُّن الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى تخفيف الضغوط التضخمية. وفي عام ٢٠٢٥، من المتوقع أن تسجل البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية التالية معدلات تضخم تساوي أو تزيد عن المتوسط الإقليمي: بوروندي (٢٩,٢ في المئة)، ملاوي (٢٧,٧ في المئة)، جنوب السودان (٢٧,٢ في المئة) زامبيا (١١,١ في المئة).

الشكل ٢:

معدل التضخم المتوقع، ٢٠٢٥

(النسبة المئوية)

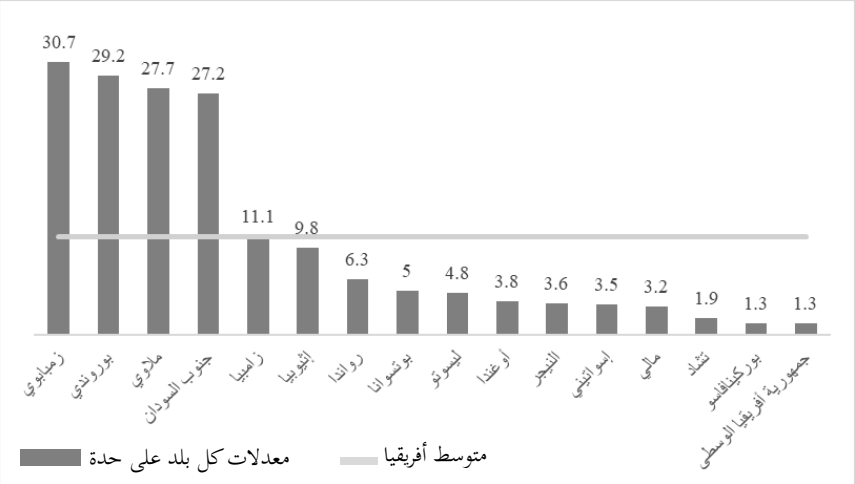

المصدر: IMF, “Inflation rate, end of period consumer prices: annual percent change”, IMF Data Mapper database. Available at www.imf.org/external/ data mapper/PCPIEPCH@WEO/WEOWORLD/VEN/ZWE (accessed on 27 October 2025).

جيم- انعدام الأمن الغذائي

١٤- في البلدان النامية غير الساحلية، لا يزال انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد مصدر قلق كبير، حيث تتجاوز المعدلات في العديد من البلدان بشكل كبير المتوسط الإقليمي الذي يبلغ ٥٧,٢ في المئة لعام ٢٠٢٥، كما هو موضح في الشكل ٣.

١٥- وقد تم تسجيل أعلى مستوى في جنوب السودان عند ٨٨,١ في المئة. وبلغت المعدلات في البلدان التالية مستويات أعلى من المتوسط الإقليمي: ملاوي (٨١,٧ في المئة)، بوروندي (٧٠,٨ في المئة)، زمبابوي (٦٨,٨ في المئة)، تشاد (٦٦,٣ في المئة)، إثيوبيا (٦١,٤ في المئة)، ليسوتو (٥٩,٩ في المئة) وإسواتيني (٥٩ في المئة). ويتضح من هذه الأرقام حجم أزمة الأمن الغذائي التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، وكذلك الحقيقة التي مفادها أن العديد من هذه البلدان ليست على المسار الصحيح لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة) بحلول عام ٢٠٣٠.

الشكل ٣:

انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين مجموع السكان، متوسط ثلاث سنوات، ٢٠٢٢-٢٠٢٤

(النسبة المئوية)

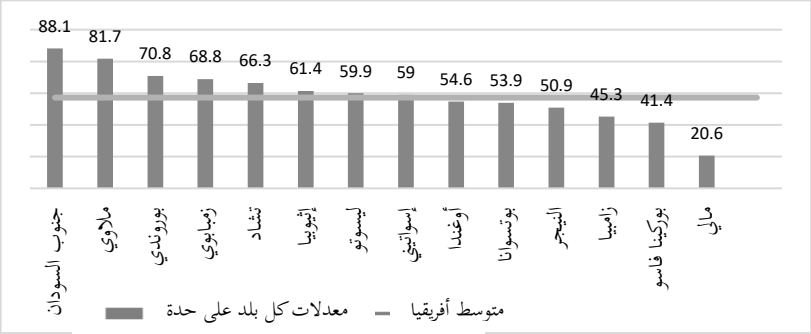

المصدر: Food and Agriculture Organization of the United Nations, "Prevalence of moderate or severe food insecurity in the total population (percent) (3-year average)", Hunger Map. Available at www.fao.org/inter_active/hunger-map/en/ (accessed on 27 October 2025).

ملاحظة: البيانات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا إما غير متوفرة أو لم يتم الإبلاغ عنها.

دال- رأس المال البشري

١٦- يكتسي تعزيز رأس المال البشري أهمية حيوية في التغلب على القيود الهيكلية، وإطلاق العنان للطاقات البشرية الكامنة كاملةً، ودعم تطوير اقتصادات قادرة على الصمود. وكما هو موضح في الشكل ٤، فقد سجلت مؤشرات التنمية البشرية في معظم البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية زيادة طفيفة بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. وكان الاستثناءان الوحيدان هما إسواتيني وجنوب السودان اللذان لم تتغير درجاتهما.

الشكل ٤:

الزيادات في مؤشر التنمية البشرية، ٢٠٢٢–٢٠٢٣

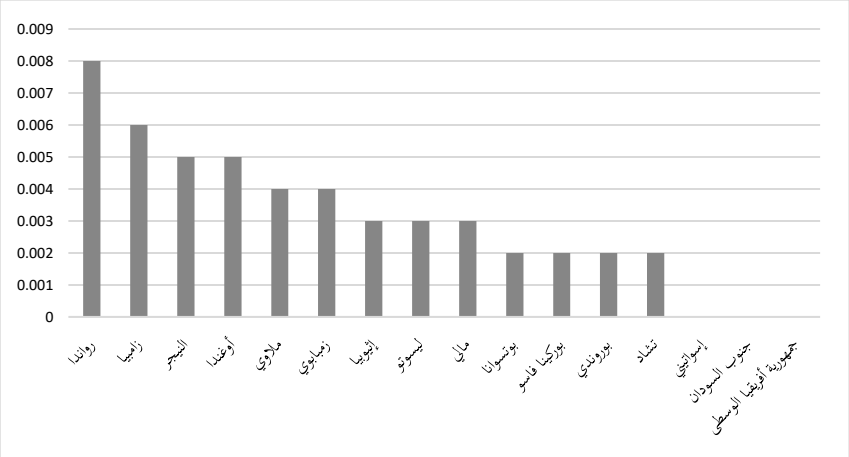

المصدر: ECA calculations, based on United Nations Development Programme, "Explore HDI", Human Development Reports. Available at https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI (accessed on 22 December 2025).

ملاحظة: البيانات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى غير متوفرة.

ثالثا– من فيينا إلى 'أوازا': إبقاء التركيز على دعم تنمية البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية

ألف– التحول الهيكلي والعلم والتكنولوجيا والابتكار

١٧- تواجه البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية قيودا هيكلية مستمرة، بما في ذلك العزلة الجغرافية، وارتفاع تكاليف التجارة والنقل، والاعتماد على بلدان العبور، والثغرات في البنية التحتية، ومحدودية الاندماج في الأسواق العالمية. وللتحرر من هذه القيود، تحتاج هذه البلدان بشكل عاجل إلى تنويع اقتصادها، وتعزيز قدراتها الإنتاجية، والاستثمار في البحث والتطوير بهدف تسريع وتيرة الابتكار واعتماد التكنولوجيا.

١٨- وكما هو موضح في الشكل ٥، فإن درجات جميع البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية الستة عشر في مؤشر تركيز الصادرات تزيد عن المتوسط القاري الذي يبلغ ٠,٢١. ويمثل برنامج عمل ''أوازا'' فرصة لدعم التنويع من خلال زيادة الصادرات ذات القيمة المضافة والصناعية وتوسيع نطاق الخدمات، وبالتالي الحد من أوجه الضعف وتعزيز القدرة على الصمود والدفع بعجلة التكامل الإقليمي المستدام.

الشكل ٥:

الدرجات المسجلة في مؤشر تركيز الصادرات، ٢٠٢٤

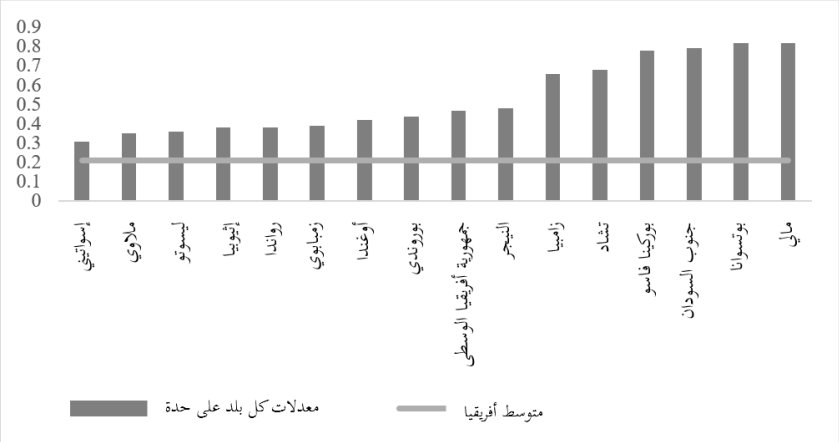

المصدر: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) "Merchandise: product concentration and diversification indices of exports and imports, annual", UNCTADStat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices (accessed on 28 October 2025).

١٩- ولا تزال الطاقة الإنتاجية منخفضة في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، وهو ما يحدُّ من قدرتها على جذب الاستثمارات والدفع بعجلة التصنيع.[٦] وكما هو موضح في الشكل ٦، سجلت بوتسوانا في عام ٢٠٢٤ أعلى مؤشر للقدرة الإنتاجية بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية (٤٥)، تليها إسواتيني (٣٩,٤) وليسوتو (٣٩)، بينما سجل النيجر أدنى الدرجات (١٩,٨)، وسجلت معظم البلدان المتبقية درجات تتراوح بين ٢٥, و٢٩.

٢٠- وبما أن أكثر من نصف البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية حصل على درجات أقل من ٣٠، فمن الواضح أن قدرتها الإنتاجية في حاجة ماسة إلى التعزيز من خلال الإجراءات الموضحة في برنامج عمل 'أوازا'. وتشمل هذه التدابير تعزيز إنتاجية العمل، وتحسين الوصول إلى التعليم عالي الجودة، ودعم التحول الرقمي، ودفع عجلة التصنيع. وتكتسي التدخلات في هذه المجالات أهمية بالغة للحد من نقاط الضعف الهيكلية، وتنويع الاقتصادات، وتعزيز القدرة التنافسية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

(٦) UNCTAD, *Building and Utilizing Productive Capacities in Africa and the Least Developed Countries: A Holistic and Practical Guide* (Geneva, 2020).

الشكل ٦:

الدرجات المسجلة في مؤشر القدرات الإنتاجية، ٢٠٢٤

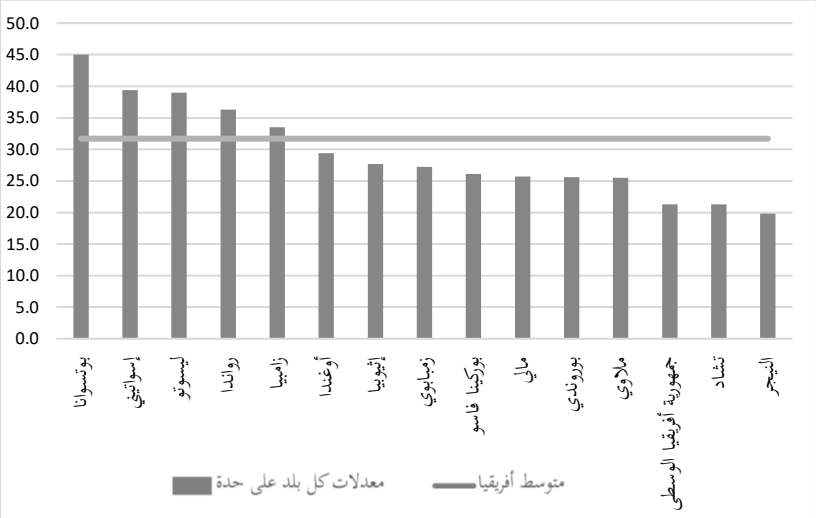

المصدر: UNCTAD, “Productive capacities index, annual, 2000–2024 (analytical)”, UNCTADStat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.PCI (accessed on 28 October 2025).

ملاحظة: البيانات المتعلقة بجنوب السودان غير متوفرة.

٢١- وتفتقر العديد من البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية إلى استراتيجيات رقمية وطنية، وتواجه تحديات في حوكمة البيانات، وتعاني من ارتفاع تكاليف النطاق العريض مقارنة بالدخل، وهو ما يعوق تعميم التكنولوجيا الرقمية والابتكار. ووفقا للاتحاد الدولي للاتصالات، فإن البلدان النامية غير الساحلية تحصل على درجات أقل من المتوسط القاري في مجالات مثل البنية التحتية الرقمية وتوافر الخدمات الرقمية بتكلفة ميسورة والحوكمة الرقمية. ومع ذلك، فإن هذه البلدان تحتل الريادة في أفريقيا في مجالات محددة من الشمول الرقمي، لا سيما فيما يخص الأطر السياساتية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والفتيات.[٧]

٢٢- ووفقا للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، فإن بوتسوانا هي البلد الوحيد من بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية الستة عشر الذي يَرِد في قائمة البلدان المئة التي تتصدر مؤشر الابتكار العالمي، فتحتل المرتبة السابعة والثمانين، بدرجة ٢٤,٦ (انظر الشكل ٧). وباستثناء رواندا التي حصلت على ٢١,١ نقطة، سجلت جميع البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية الأخرى أقل من ٢٠ نقطة. وعلى سبيل المقارنة، فقد

(٧) International Telecommunication Union, *Measuring Digital elopment – State of Digital Development and Trends in the Africa Region: Challenges and Opportunities* (Geneva, 2025).

سجلت سويسرا، التي يحتل اقتصادها المرتبة الأولى في التصنيف العالمي، ٦٦ نقطة.[٨] وتبرر هذه الفجوة الصارخة التركيز الذي يضعه برنامج عمل ''أوازا'' على تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار بحلول عام ٢٠٣٤. ومن شأن تعزيز هذه المجالات أن يُطلق العنان للعائد الديموغرافي للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية ويبنيَ قدرتها على التكيف مع تغير المناخ ومواطن الضعف الهيكلية.

الشكل ٧:

مؤشر الابتكار العالمي، ٢٠٢٥

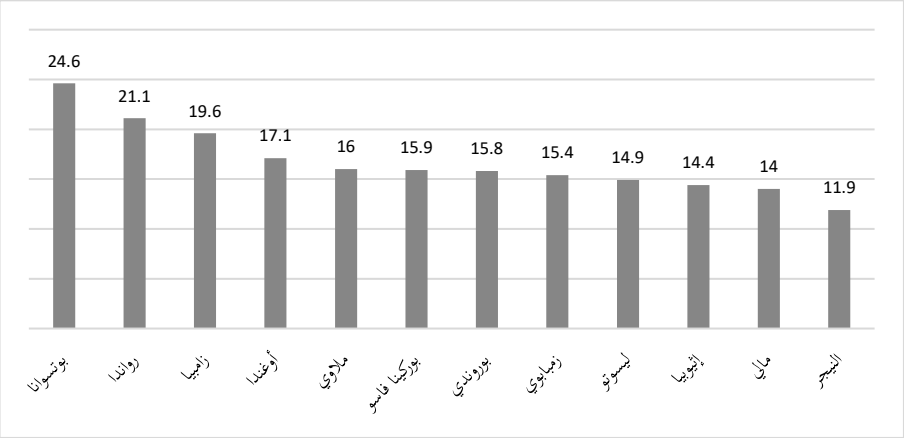

المصدر: WIPO, *Global Innovation Index, 2025: Innovation at a Crossroads* (Geneva, 2025)

ملاحظة: البيانات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وإسواتيني وجنوب السودان غير متوفرة.

٢٣- وفي عام ٢٠٢٥، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة تقنية محددة الهدف وطورت القدرات لتعزيز حوكمة البيانات، وعصرنة الخدمات العامة، وتحسين الأطر التنظيمية، وتوسيع نطاق المهارات الرقمية. ومن الأمثلة على ذلك الدعم المقدم للمسابقة الوطنية لأولمبياد الروبوت العالمي في إثيوبيا، بمساهمة شركة راعية ومؤسسة 'كامدن' التعليمية (Camden Education)؛ والمساعدة التي قدمتها لحكومة ملاوي لتطوير منصات رقمية لمراقبة الأداء؛ والتوجيهات المقدمة لحكومة بوروندي بشأن صياغة أول استراتيجية وطنية لحوكمة البيانات.

٢٤- وقد ساعدت هذه التدخلات الدول المعنية على إرساء الأسس اللازمة للابتكار على المدى الطويل، وتنمية رأس المال البشري، والمنظومات الرقمية الشاملة التي لا غنى عنها للاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة والمساهمة في تحقيق الهدف المتمثل في ضمان مستقبل رقمي شامل ومنفتح ومستدام ومنصف ومأمون ومؤمَّن للجميع، على النحو

[٨] WIPO, *Global Innovation Index, 2025: Innovation at a Crossroads* (Geneva, 2025)

المبين في التعاهد الرقمي العالمي.

باء- التجارة وتيسير التجارة والتكامل الإقليمي

٢٥- ترد في برنامج عمل ''أوازا'' غايات للتجارة وتيسير التجارة والتكامل الإقليمي. وتضم تلك الأهداف دعم البلدان النامية غير الساحلية لزيادة مشاركتها في التجارة العالمية بشكل كبير بهدف مضاعفة صادراتها السلعية العالمية على الأقل بحلول عام ٢٠٣٤؛ وتنويع التجارة بقدر كبير من خلال زيادة القيمة المضافة والمكونات المصنعة لصادراتها؛ وتحقيق زيادة كبيرة في حصة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة البينية.

١- التجارة الدولية

٢٦- رغم إحراز بعض التقدم في إطار برنامج عمل فيينا، لا تزال معظم البلدان النامية غير الساحلية تعاني من عجز تجاري مستمر. ولذلك، وجب تعزيز القدرات التجارية في إطار برنامج عمل ''أوازا''. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية مندمجة بشكل جيد نسبيا في المنطقة الأوسع: ففي حالتي إسواتيني وملاوي، على سبيل المثال، تذهب ٨٩ في المئة و٥٢ في المئة من صادراتهما على التوالي إلى الأسواق الأفريقية.[٩]

٢٧- ويقلل الاعتماد الشديد على البنية التحتية للنقل العابر في البلدان المجاورة من كفاءة التجارة لدى البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، وهو ما يجعل إقامة شراكات قوية في مجال النقل العابر أمرا ضروريا للتغلب على العوائق الهيكلية وتجنب التهميش في التجارة الإقليمية والعالمية. وبالإضافة إلى هذه الشراكات، يكتسي التكامل الإقليمي أهمية محورية في تحسين الربط، وتوسيع الأسواق، وإتاحة مشاركة أكبر في سلاسل القيمة الإقليمية. وتواصل اللجنة دعم التكامل الإقليمي وتعزيز التنمية الصناعية المشتركة، على سبيل المثال من خلال المنطقة الاقتصادية الخاصة العابرة للحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا المخصصة لتصنيع البطاريات والسيارات الكهربائية.

٢٨- وكان التحسن في أداء الصادرات والواردات في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية بطيئا. وكما هو موضح في الشكل ٨، في حين ارتفع إجمالي الصادرات السلعية بشكل كبير من ٥٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ إلى ٧١ مليار دولار في عام ٢٠٢٤،

(٩) UNCTAD, "Merchandise trade matrix, annual (analytical)", UNCTADstat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/U_S.TradeMatrix (accessed on 30 October 2025).

ارتفع إجمالي الواردات ارتفاعا حادا من ٧١ مليار دولار إلى ٩٨ مليار دولار، ما أدى إلى اتساع العجز التجاري القاري من ٣١ مليار دولار إلى ٣٦ مليار دولار. وفي ضوء اتساع العجز، من الواضح أن تنفيذ برنامج عمل 'أوازا' والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يحتاج إلى تسريع لزيادة اندماج البلدان النامية غير الساحلية في الأسواق الإقليمية والدولية.

الشكل ٨:

التجارة في السلع: صادرات البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية وارداتها وعجزها، ٢٠٢٣ و٢٠٢٤

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

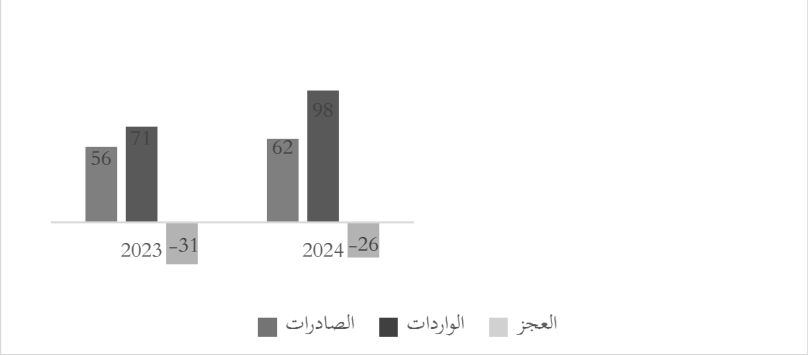

المصدر: ECA calculations, based on data from UNCTAD, "Merchandise: total trade and share, annual", UNCTADStat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.TradeMerchTotal (accessed on 28 October 2025).

٢٩- وكما هو موضح في الشكل ٩، رغم نمو كل من صادرات وواردات الخدمات من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤، إلا أن الفارق بينهما اتسع هو الآخر، الأمر الذي أدى إلى اتساع العجز في تجارة الخدمات اتساعا طفيفا، من ١٢ مليار دولار إلى ١٣ مليار دولار. ويمثل هذا العجز إمكانات غير مستغلة لتوسيع صادرات الخدمات. وبتنفيذ برنامج عمل 'أوازا'، يمكن توسيع نطاق تجارة الخدمات في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، لا سيما الخدمات المقدمة رقميا، والسياحة، والنقل، والخدمات المهنية.

الشكل ٩:

التجارة في الخدمات: الصادرات والواردات والعجز في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، ٢٠٢٣ و٢٠٢٤

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

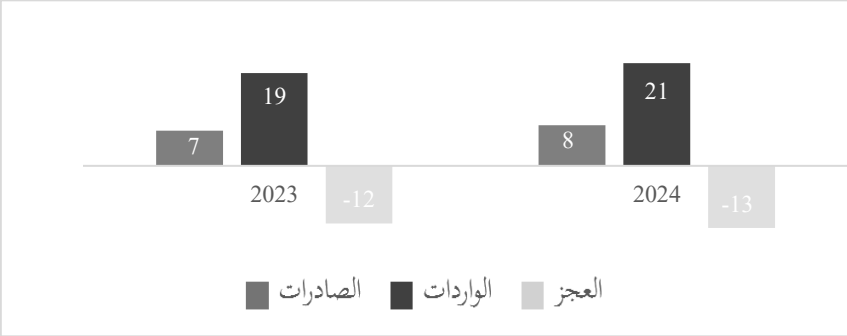

المصدر: ECA calculations, based on data from UNCTAD, "Services (BPM6): exports and imports by service category, trading partner world, annual", UNCTADStat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.TradeServCatTotal (accessed on 6 November 2025).

ملاحظة: لم يتم تضمين جمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا ورواندا في التحليل نظرا لعدم توفر بيانات عن هذه البلدان لعام ٢٠٢٤.

٣٠- وكما هو موضح في الشكل ١٠، فقد ظلت معظم البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية مستورِدة صافية للسلع والخدمات في عام ٢٠٢٤، ولم يسجل فائضا تجاريا سوى تشاد. وسجلت أوغندا أكبر عجز تجاري، بلغ حوالي ٨,٢٧ مليار دولار. كما سجلت بوتسوانا وجنوب السودان وزمبابوي ومالي وملاوي عجزا كبيرا.

الشكل ١٠:

الميزان التجاري في السلع والخدمات، ٢٠٢٤

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

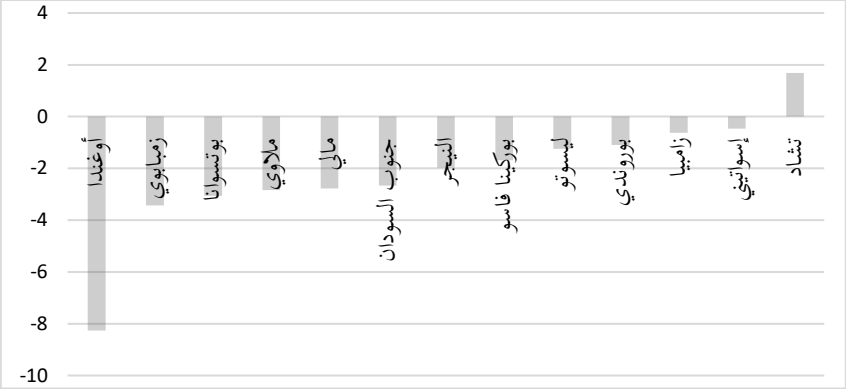

المصدر: ECA, based on data from UNCTAD, "Goods and services (BPM6): Exports and imports of goods and services, annual", UNCTADStat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.GoodsAndServicesBpm6 (accessed on 6 November 2025).

٢- تيسير التجارة

٣١- يؤكد برنامج عمل 'أوازا' على تيسير التجارة، من خلال تحسين الكفاءة وخفض التكاليف التجارية المرتفعة، بصفته أولوية للبلدان النامية غير الساحلية. ويبلغ متوسط معدل تنفيذ تدابير تيسير التجارة في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية الخمسة عشر التي تتوفر بيانات عنها ٦٢,١ في المئة، كما هو موضح في الشكل ١١. وحصلت رواندا على أعلى درجة بمعدل ٩١,٤ في المئة، بينما حصل جنوب السودان على الدرجة الدنيا بمعدل ٣٢,٣ في المئة. ونظرا لاختلاف مدى اتخاذ تدابير تيسير التجارة، ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود وطنية وإقليمية وجهود محددة الأهداف لبناء قدرات من أجل إحراز تقدم متساوٍ.

الشكل ١١:

تنفيذ تدابير تيسير التجارة والتجارة غير الورقية، ٢٠٢٥

(النسبة المئوية)

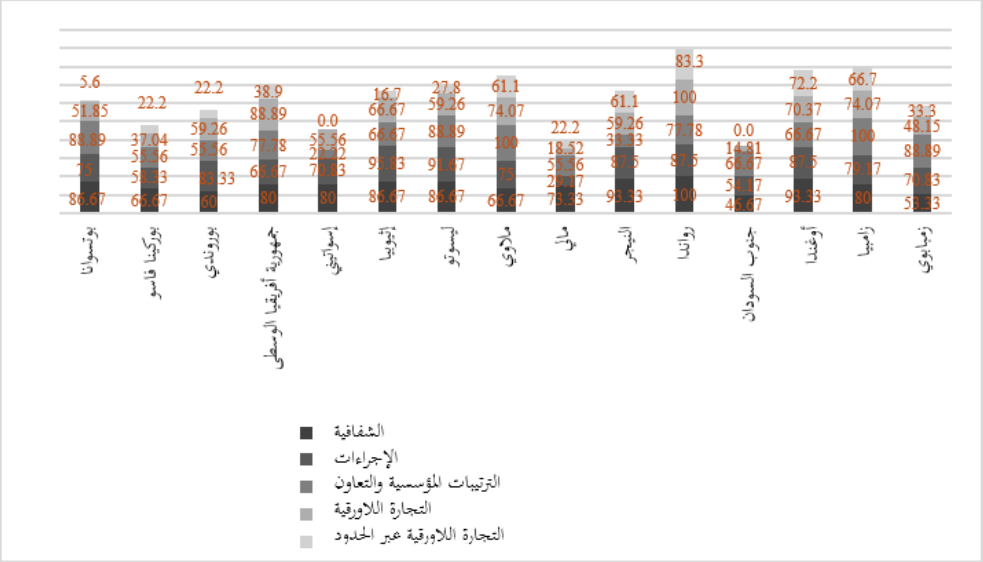

المصدر: ECA and others, *Digital and Sustainable Trade Facilitation: Global Report, 2025* (New York, United Nations, 2025).

ملاحظة: البيانات المتعلقة بتشاد غير متوفرة.

٣- التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

٣٢- بالنسبة إلى البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية التي تعاني بالفعل من ارتفاع تكاليف النقل بسبب موقعها الجغرافي، يُعدّ التكامل وسيلة لزيادة النفاذ إلى الأسواق وتحسين الربط. وبالإضافة إلى العضوية القائمة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية، زادت جميع البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، منذ إطلاق برنامج عمل فيينا في عام ٢٠١٤، من درجة تكاملها مع بقية المنطقة من خلال الانضمام إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومع تقدم تنفيذ الاتفاق، من المتوقع أن يؤدي التكامل الإقليمي المتزايد إلى تقليل الحواجز التجارية التي تؤثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية غير الساحلية، وهو ما سيمكّنها من المشاركة بشكل تنافسي في الأسواق القارية والعالمية. وتمثل الغايات المحددة في برنامج عمل "أوازا" لتعزيز تجارة البلدان النامية غير الساحلية في الأسواق الإقليمية والدولية مساهمة في تعزيز التكامل الأفريقي.

٣٣- وفي ظل التغيرات التي تشهدها أنماط التجارة العالمية، لا سيما بعد انتهاء سريان

قانون الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع النمو والفرص في أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، تمثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سوقًا بديلة. ومن المتوقع أن يؤدي انتهاء سريان هذا القانون إلى تقليل فرص وصول صادرات إسواتيني وليسوتو، من بين بلدان أخرى، من الملابس والأغذية الزراعية إلى السوق الأمريكية.

٣٤- وفي عام ٢٠٢٥، ووفقا لبرنامج عمل 'أوازا'، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

(أ) قدمت إلى حكومة ليسوتو دعما محدد الأهداف للمصادقة على استراتيجيتها الوطنية بشأن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ب) قدمت مساعدة مخصصة لحكومات إثيوبيا وزامبيا والنيجر بشأن تعزيز تيسير التجارة، وتنقل العمالة الماهرة، ومواءمة سلاسل القيمة الإقليمية؛

(ج) زودت حكومتي بوركينا فاسو وبوروندي بخدمات في مجال بناء القدرات وتحليل سلاسل القيمة وبالمساعدة في وضع خطط عمل سياساتية وطنية لقطاع الخدمات المالية في البلدين، بهدف تحسين جمع البيانات وتعميق فهم ديناميات التجارة وتعزيز الإصلاحات السياسية لتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة المالية العالمية.

٣٥- ومن المأمول أن يتعزز تكامل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد المرتقب إطلاقه مستقبلا. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد المبادرات دون الإقليمية، مثل الهيئة الثلاثية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.

٣٦- وتتخذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خطوات لتعزيز التكامل الإقليمي وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. واستُخدمت مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة التي وضعتها اللجنة لدمج أهداف خطة عام ٢٠٦٣ وتطلعاتها في الخطتين الإنمائيتين الوطنيتين لإسواتيني وملاوي. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك أن اللجنة قدمت خدمات في مجال التوعية وبناء القدرات لممثلي البلدان النامية غير الساحلية خلال الدورة الرابعة للجنة المعنية بتطوير القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا، التي عقدت في أديس أبابا في ١٨ و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥.

٣٧- وستجعل الخطوات التي تتخذها اللجنة بهدف تعزيز التكامل الإقليمي وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ حكومات البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية أكثر قدرة على

اتخاذ الخطوات المدرجة في المجالات ذات الأولوية الأخرى لبرنامج عمل 'أوازا'، وذلك من خلال سياسات وشراكات منسقة تحسن تيسير التجارة والنقل العابر والترابط، على سبيل المثال. وبما أن هذه البلدان لا تزال تعتمد على صادرات السلع الأساسية، فإن التكامل الأعمق للتجارة في السلع والخدمات، لا سيما عبر سلاسل القيمة الإقليمية، سيوفر وسيلة حيوية للتنويع والتحول الهيكلي.

جيم- النقل العابر والنقل وترابط شبكات النقل

٣٨- يمثل تطوير البنية التحتية وسيلةً لتحويل البلدان غير الساحلية إلى بلدان مترابطة برًّا، في سبيل تحسين التكامل التجاري الإقليمي والعالمي وآفاقه. ويقر برنامج عمل 'أوازا' بضرورة قيام الحكومات بتطوير وصيانة نظم نقل فعالة وقادرة على الصمود في البلدان النامية غير الساحلية، عن طريق سد الوصلات المفقودة في الممرات من بين أمور أخرى. ويعد تعزيز شبكات النقل أمرا ضروريا لخفض تكاليف التجارة والنقل، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحسين الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

٣٩- وتعمل المبادرات القارية، مثل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، الذي تشارك فيه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على النهوض بتطوير البنية التحتية في القطاعات الحيوية، بما في ذلك النقل والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فعلى سبيل المثال، تم ربط بوتسوانا وزامبيا، وكلاهما بلد نامٍ غير ساحلي، عبر جسر كازونغولا، الذي تم بناؤه في إطار برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. ويضم الجسر مراكز حدودية ذات منفذ واحد قلّصت وقت عبور الحدود بحوالي ٧٠ في المئة، وهو ما أدى إلى تعزيز التجارة.[١٠]

٤٠- ويعد التحول الرقمي والربط بالإنترنت من الأهداف المحورية لبرنامج عمل "أوازا". ولا تزال معدلات الوصول إلى الإنترنت في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية أقل بكثير من المتوسط القاري الذي يبلغ ٣٥,٧ في المئة، رغم أن بعض البلدان، ومنها بوتسوانا وبوركينا فاسو، لديها معدلات تتجاوز ٥٠ في المئة.[١١] ويساعد 'مركز التميز الرقمي' التابع للجنة الحكوماتِ الأفريقية، بما في ذلك حكومات البلدان النامية غير الساحلية، على بناء القدرات اللازمة لتصميم وتنفيذ المبادرات القائمة على التكنولوجيا،

(١٠) Programme for Infrastructure Development in Africa, "Overview of the transport sector" (accessed on 17 November 2025).

(١١) International Telecommunication Union, "Individuals using the Internet", DataHub database. Available at https://datahub.itu.int/data/?c=1&i=11624 (accessed on 3 December 2025).

ويشجع على اعتماد مبادئ الهوية الرقمية الجيدة كأساس للتحول الرقمي.

٤١- وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، تم إنشاء مرفق لتمويل الاستثمار في البنية التحتية للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تعبئة الموارد، وبالتالي معالجة النقص الخطير في التمويل. وإلى جانب الأطر العالمية، لا يزال إنشاء آليات تمويل إقليمية ومواصلة إحراز تقدم في تحسين البنية التحتية العابرة للحدود من الأولويات.

٤٢- وعلاوة على ذلك، أنشأ مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ فريق خبراء رفيع المستوى ليقدم توصيات تهدف إلى معالجة تحديات التنسيق بين البلدان غير الساحلية وبلدان العبور.

دال- تعزيز القدرة على التكيف وتقوية القدرة على الصمود والحد من التأثر بتغير المناخ والكوارث

٤٣- يعكس إدراج هذا المجال ذي الأولوية في برنامج عمل 'أوازا' تعرض البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية بشكل متزايد للكوارث الطبيعية بسبب عدم قدرة بنيتها التحتية على الصمود ومحدودية قدراتها المالية وقدراتها على الاستجابة والتكيف. ويزيد الوضع الجغرافي والمشاكل الهيكلية وحالة التنمية في هذه البلدان من تعرضها للآثار السلبية الضارة لتغير المناخ.

١- التمويل المناخي

٤٤- وبشكل عام، ارتفعت تدفقات التمويل المناخي إلى أفريقيا بنسبة ٤٨ في المئة، من حوالي ٢٩,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى حوالي ٤٣,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٢.[١٢] وفي الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، تم توجيه ٤٩ في المئة من هذا التمويل إلى التخفيف من آثار المخاطر، و٣٩ في المئة إلى التكيف، و١١ في المئة إلى إجراءات تجمع بينهما، و١ في المئة إلى استخدامات غير محددة. ومع ذلك، في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، لم تتم تعبئة سوى حوالي ٢٣ في المئة من الموارد اللازمة لتحقيق أهداف عام ٢٠٣٠ في إطار مساهمات القارة المحددة وطنيا.

(١٢) Chavi Meattle and others, *Landscape of Climate Finance in Africa, 2024* (San Francisco, Climate Policy Initiative, 2024).

٤٥- وكما هو موضح في الشكل ١٢، فقد حصلت إثيوبيا على أكبر قدر من التمويل المناخي في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ من بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، تليها أوغندا ثم رواندا. وتلقّت إثيوبيا وحدها نحو مليار دولار مخصصة لجهود التكيف و٦٤٠ مليون دولار للتخفيف من آثار المخاطر. ومع ذلك، لا تزال هناك تفاوتات في توزيع هذا التمويل: ففي الفترة نفسها، حصلت إسواتيني على أقل قدر منه، تليها بوتسوانا ثم جمهورية أفريقيا الوسطى.

الشكل ١٢:

التمويل المناخي الذي تلقته البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، ٢٠١٩-٢٠٢٠ (بملايين الدولارات الأمريكية)

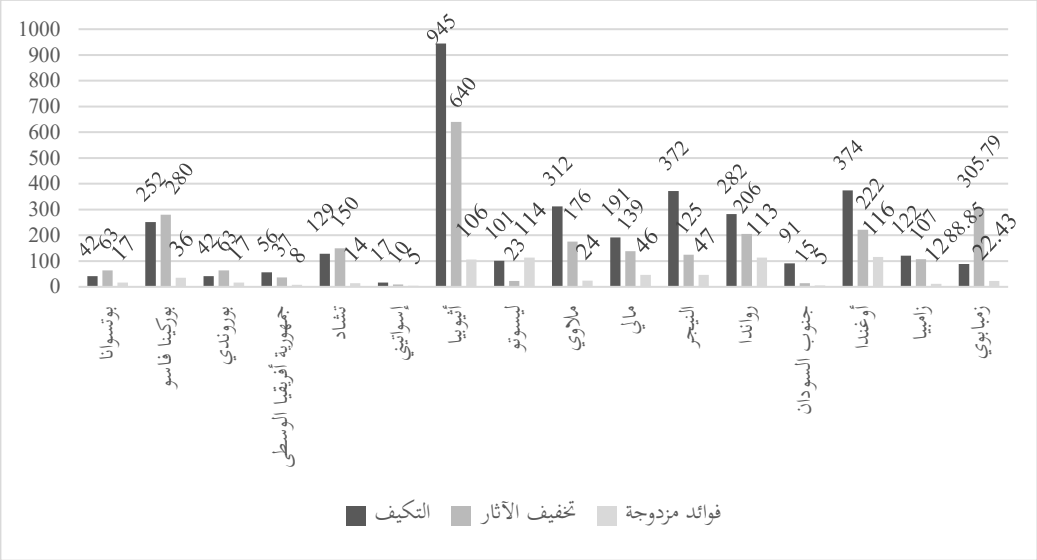

المصدر: Climate Policy Initiative, “Data”, Landscape of Climate Finance in Africa 2024. Available at www.climatepolicyinitiative.org/dataviz/landscape-of-climate-finance-in-africa-2024-interactive-data-tools/?utm (accessed on 2 December 2025).

٢- الخسائر والأضرار

٤٦- وفي الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، تَركّز الدعم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لحكومات البلدان الأفريقية، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، على تعزيز المعلومات المناخية، وتحسين مواءمة السياسات، وتسريع التنفيذ. ومن الأمثلة على ذلك توليد المعرفة ونقلها، من خلال أدوات مثل نموذج توقعات إنتاجية المحاصيل، الذي تم استخدامه في البداية في ملاوي وزمبابوي، ثم تم توسيعه لاحقا ليشمل إسواتيني. كما عززت اللجنة قدرة تلك البلدان على معالجة الخسائر والأضرار من خلال وضع واعتماد

مبادئ توجيهية لتقييم المخاطر، وأدوات تقييم، وأساليب لإدراج الخسائر والأضرار في المساهمات المحددة وطنيا. وساعدت هذه الجهود الدول على معالجة الآثار السلبية المتزايدة لتغير المناخ، رغم استمرار ندرة البيانات والتباين في استخدام المواد المذكورة أعلاه لمعالجة الخسائر والأضرار.

٤٧- وعقدت اللجنة، وبنك التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، واتحاد البلدان الأفريقية للعدل المناخي بشكل مشترك المؤتمر الثالث عشر المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ في أديس أبابا، وحضره ممثلون من بعض البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية. ونسّق المشاركون رسائل موحدة بشأن العلم والتمويل والانتقال العادل، وذلك قبيل انعقاد للدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في بيلين، البرازيل، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥.

٤٨- وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الدعم خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإنشاء تحالف في الجنوب الأفريقي معني بأسواق الكربون. كما ساعدت الحكومات على تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً، على سبيل المثال من خلال دعم حكومة زمبابوي في صياغة مجموعتها الثالثة من هذه المساهمات.

هاء- وسائل التنفيذ

٤٩- لا تزال حكومات البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في حاجة ماسة إلى الحصول على ما يكفي من الموارد بشروط ميسَّرة من مصادر دولية ومحلية على حد سواء، لأن الموارد الحالية لا تكفي لتلبية الطلب المتزايد على الاستثمار في التجارة والبنية التحتية والتحول الهيكلي والقدرة على التكيف. ويشير برنامج عمل "أوازا" إلى أنه يمكن زيادة الموارد بشكل كبير من المصادر التالية: تعبئة الموارد المحلية؛ والمساعدة الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل الخارجي الأخرى؛ والاستثمار الأجنبي المباشر؛ والتحويلات المالية؛ وتخفيف عبء الدين والتمويل بشروط ميسَّرة.

٥٠- وفي عام ٢٠٢٤، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية مركَّزة في عدد قليل من الاقتصادات. وكما هو موضح في الشكل ١٣، فقد استحوذت إثيوبيا وأوغندا وحدهما على حوالي ٥٥ في المئة من إجمالي التدفقات الواردة، حيث بلغت ٣,٩٨ مليار دولار و٣,٣١ مليار دولار على التوالي. ويؤدي هذا التوزيع غير المتكافئ للاستثمارات إلى إعاقة التنويع والقدرة الإنتاجية والنمو الشامل للجميع في بعض البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية. وفي الفترة ٢٠٢٣-

٢٠٢٤، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زامبيا بشكل كبير، مدفوعة بإعادة هيكلة الديون الحكومية والإصلاحات الرامية إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي.[١٣]

الشكل ١٣:

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، ٢٠٢٤

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

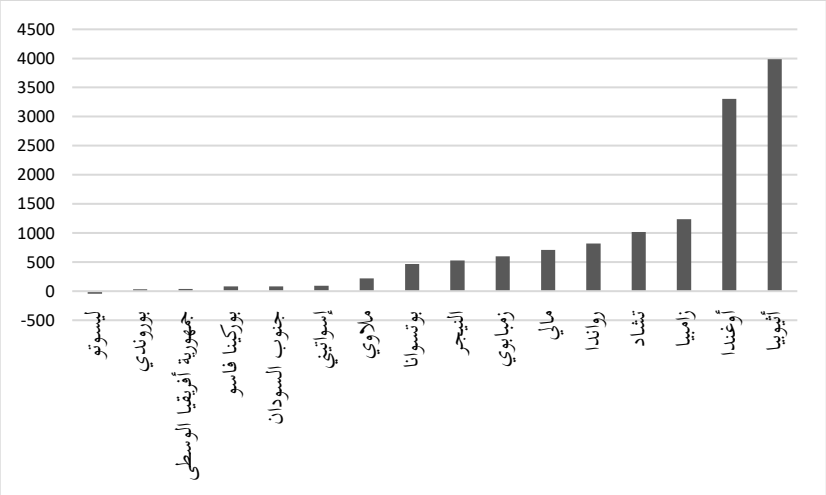

المصدر: UNCTAD, “Foreign direct investment: inward and outward flows and stock, annual”, UNCTADStat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/data_viewer/US.FdiFlowsStock (accessed on 18 November 2025).

٥١- ويمكن أن تكون التحويلات المالية أيضا مصدرا مهما للموارد الخاصة التي تحفز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أنها تؤدي دورا مهما بشكل خاص في ليسوتو وزمبابوي وبوروندي، حيث شكلت ٢٠,٩ و٨,٤ و٧,٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في عام ٢٠٢٤.[١٤]

٥٢- وتعد الإيرادات الضريبية المصدر الرئيسي لتمويل الخدمات العامة. ومع ذلك، من بين ١١ بلدا ناميا غير ساحلي أفريقيا تتوفر عنها بيانات لعام ٢٠٢٣، كانت حكومات ليسوتو (٢٢,٧ في المئة) وبوركينا فاسو (١٩,٥ في المئة) ومالي (١٨,٧ في المئة) وإسواتيني (١٧,٢ في المئة) وزامبيا (١٦,٧ في المئة) الوحيدةَ التي سجلت نسب

(١٣) World Bank, *Zambia: Country Private Sector Diagnostic* (Washington, D.C., 2024).

(١٤) World Bank, “Personal remittances, received (% of GDP)”, World Development Indicators. Available at https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS (accessed on 18 December 2025).

ضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى من المتوسط الأفريقي الذي يبلغ ١٦,١ في المئة.[١٥] وبالتالي، يتضح أنه على حكومات البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية أن تعزز تعبئة الموارد المحلية.

٥٣- ويمكن أن تكون إدارة الدين الجيدة داعمة للتنمية، باعتباره مصدراً لتمويل الاستثمارات الحيوية، بما في ذلك الاستثمارات في البنية التحتية. ومع ذلك، لا تزال مستويات الدين المرتفعة تقيّد العديد من البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، وهو ما يحد من الاستثمار والتحول الاقتصادي على المدى الطويل. ورغم انخفاض مستويات الدين العام في بعض البلدان، لا تزال عدة بلدان تتحمل أعباء ديون أثقل مما كانت عليه قبل جائحة كوفيد-١٩، وتواجه خطر الضوائق المالية بشكل أكبر. وفي برنامج عمل 'أوازا'، يتم التصدي لهذه التحديات من خلال تشجيع التمويل الميسر، وتخفيف عبء الدين، والتعاون الدولي، والإدارة السليمة للديون من أجل دعم التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية.

٥٤- ويوضح الشكل ١٤ نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٤ لدى ١٥ بلدا ناميا غير ساحلي في أفريقيا. وقد سجلت زامبيا وزمبابوي أعلى النسب، حيث تجاوزت ٩٠ في المئة. وتكون الدول التي لديها نسب عالية كهذه أكثر عرضة للوقوع في المديونية الحرجة. وفي المقابل، سجلت إثيوبيا وإسواتيني وبوتسوانا وتشاد نسبا أقل من ٣٧ في المئة. وتكتسي الإدارة الحذرة للديون أهمية محورية في قدرة الدول على تنفيذ برنامج عمل 'أوازا'، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع مستويات الديون إلى تحويل وجهة الموارد بعيدا عن الاستثمار في البحث والابتكار والتعليم وتطوير البنية التحتية.

(١٥) Organisation for Economic Co-operation and Development, "Revenue Statistics in Africa – comparative tax and non-tax revenues", OECD Data Explorer database. Available at: https://data-explorer.oecd.org/vis?lc=en&fs[0]=Topic%2C1%7CTaxation%23TAX%23%7CGlobal%20tax%20revenues%23TAX_GTR%23&pg=0&fc=Topic&bp=true&snb=150&df[ds]=dsDisseminateFinalDMZ&df[id]=DSD_REV_COMP_AFRICA%40DF_RSAFRICA&df[ag]=OECD.CTP.TPS&dq=..S13._T..PT_B1GQ.A&lom=LASTNPERIODS&lo=10&to[TIME_PERIOD]=false (accessed on 22 November 2025).

الشكل ١٤:

الدين العام كحصة في الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٢٤

(النسبة المئوية)

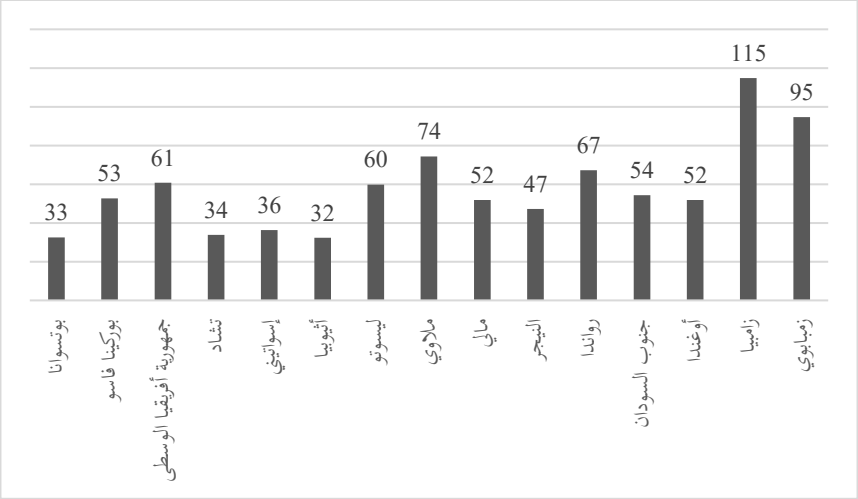

المصدر: UNCTAD, “Debt at a glance”, A World of Debt. Available at https://unctad.org/publication/world-of-debt/dashboard (accessed on 30 November 2025).

ملاحظة: البيانات المتعلقة ببوروندي غير متوفرة.

رابعا- الاستنتاجات والتوصيات

٥٥- يستند برنامج عمل ‘أوازا’ إلى الإنجازات التي تحققت في إطار البرامج السابقة لتلبية احتياجات البلدان النامية غير الساحلية، وهو مخطط حيوي يمكن لحكومات البلدان النامية غير الساحلية أن تستخدمه لتسريع تنميتها وتعزيز النمو الشامل للجميع والمستدام. غير أن البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية لا تزال تواجه تحديات جغرافية هائلة يتعين التغلب عليها قبل أن يتسنى لها تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

٥٦- وبعد مرور عام واحد فقط على اعتماد برنامج عمل ‘أوازا’، لا يزال التنفيذ في مراحله الأولى، وبالتالي فإن التقدم المحرز في تحقيق أهدافه لا يزال ضئيلا. غير أن هناك حاجة ماسة إلى دعم أقوى من المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين، إلى جانب التزام راسخ من حكومات البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، وتعاون أفريقي أكبر.

٥٧- ومن الأهمية بمكان وجود التزامات راسخة وتعاون وشراكات بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية وبلدان العبور والشركاء الإنمائيين، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فيما يتعلق بالأولويات ذات الأهمية البالغة. وتشمل هذه الأولويات تعزيز البنية التحتية، والرفع من مستوى تيسير التجارة، وبناء القدرات الإنتاجية، وتوطيد القدرة

على التكيف مع تغير المناخ، وتعبئة الدعم المالي، وتعميق التعاون الإقليمي.

٥٨- وحكومات الدول النامية غير الساحلية الأفريقية مدعوة إلى ما يلي:

(أ) تعزيز القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير، مع تشجيع وضع آليات ابتكارية لتعبئة الموارد المحلية من أجل استدامة الابتكار والنمو على المدى الطويل؛

(ب) العمل مع الشركاء الدوليين على تنفيذ مبادرات تدريبية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار تستهدف الشباب والنساء، مثل مخيمات البرمجة لتنمية القدرات في مجال التكنولوجيات الناشئة وتشجيع ظهور جيل من المبتكرين؛

(ج) تسريع تنفيذ تدابير تيسير التجارة، بما في ذلك رقمنة الإجراءات الجمركية وتحديث النظم اللوجستية، وذلك لخفض تكاليف التجارة، وتيسير حركة البضائع عبر الحدود بكفاءة، وتعزيز كفاءة الممرات، وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية.

٥٩- وحكومات بلدان العبور مدعوة إلى تعزيز التعاون من خلال مواءمة اللوائح الوطنية مع التزامها بالسماح بعبور البلدان النامية غير الساحلية، المنبثق عن الحق الأساسي في حرية العبور المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومن خلال احترام هذا الحق، ستزيد حكومات بلدان العبور كفاءة الممرات وتعزز التكامل التجاري الإقليمي.

٦٠- واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مدعوة إلى ما يلي:

(أ) العمل مع مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومع الشركاء الإنمائيين لمواصلة دعم عمل فريق الخبراء الرفيع المستوى فيما يتعلق بتحديد المعوقات، وتقديم توصيات بشأن حرية المرور العابر للبلدان النامية غير الساحلية؛

(ب) مواصلة تقديم يد المساعدة لحكومات البلدان النامية غير الساحلية في تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٦١- والشركاء الإنمائيون مدعوون إلى مواصلة تقديم يد المساعدة لحكومات البلدان النامية غير الساحلية لزيادة فرص حصولها على التمويل المناخي الدولي، لا سيما من صندوق مواجهة الخسائر والأضرار، وذلك لتعزيز جهودها في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، نظرا لكونها أكثر عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ.